

عالج احد الموضوعين على الخيار

الموضوع الأول:

يشتمل الموضوع على جزأين مستقلين

الجزء الأول: (16 نقطة).

السؤال الأول (06 نقاط) :

- تلجا الدول إلى إتباع سياسات تهدف إلى المحافظة على استقرار أسعار صرفها.

1- ما مفهوم سياسة الصرف.

2- تكلم عن هذه السياسات .

السؤال الثاني: (04 نقاط) :

- الدافعية هي المحرك الداخلي الذي ينشط ويوجه السلوك الإنساني نحو تحقيق أهداف المنظمة،

و من بين النظريات التي اهتمت بها نظرية ماسلو ونظرية هرزبرغ .

• تكلم عن هاتين النظريتين بإيجاز .

السؤال الثالث: (06 نقاط):

- تمثل ظاهرة البطالة من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تهدد استقرار وتماسك أي بلد.

1- ما هي أسباب البطالة .

2- اشرح أنواعها.

الجزء الثاني: (04 نقاط).

- عملية الاتصال وسيلة حيوية تمكن من حل المشاكل وتساعد على اتخاذ قرارات صائبة.

1- اشرح أشكال الاتصال.

2- ما الفرق بين الاتصال والإعلام .

الموضوع الثاني:

الجزء الأول: (16 نقطة)

السؤال الأول (06 نقاط) :

- أصبح النظام المصرفي اليوم بمثابة الدورة الدموية في جسم أي بلد , بل وفي الاقتصاد العالمي أيضا .

1- عرف النظام المصرفي .

2- اشرح أنواع البنوك .

السؤال الثاني: (04 نقاط) :

- من بين السياسات الاقتصادية المنتهجة لعلاج ظاهرة التضخم مراقبة الإصدار النقدي .

1- من المسؤول عن هذه العملية ؟

2- اذكر الإجراءات المتخذة في ذلك .

السؤال الثالث: (06 نقاط):

1- عرف ميزان المدفوعات ثم اذكر مكوناته (دون شرح)

2- عرف المنظمة العالمية للتجارة , ثم اشرح دورها .

الجزء الثاني: (04 نقاط)

- الجدول التالي يمثل الكمية المطلوبة من اللحم و الدجاج عند مستوي معين من الأسعار

البيان	السعر	الكمية
اللحم	3	15
الدجاج	4	12

إذا ارتفع سعر اللحم من 3 إلى 6 تتغير الكمية المطلوبة من السلعتين كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	السعر	الكمية
اللحم	6	10
الدجاج	4	18

- أحسب مرونة الطلب التقاطعية للدجاج .

- علق على النتائج.

أتمنى لكم التوفيق في شهادة البكالوريا

عن أستاذ المادة : ع.ميموني .

العلامة		عناصر الإجابة
مج	مجزأة	
الموضوع الأول (20 نقطة)		
الجزء الأول: 16 نقطة		
الجواب الاول : 06 نقاط		
01		تعريف سياسة الصرف: هو مجموعة إجراءات و تدابير ووسائل التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة . وسائل سياسة الصرف :
01		-تعديل سعر الصرف : هو رفع أو خفض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ففي حالت تخفيض تزداد الصادرات نحو الخارج وتخفض الواردات و هذا ما يشجع قيام الصناعات المحلية وتنميتها وفي حالة رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية تصبح أسعار الواردات منخفضة مما يؤدي الى زيادة الواردات
06	1.5	-استخدام احتياطات الصرف : يقصد باحتياطات الصرف في بلد ما بأنها مجموعة العملات الاجنبية التي بحوزة السلطة النقدية والتي تقوم باستخدامها عند التدخل في سوق الصرف ففي حالت انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية عن المستوى المرغوب تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف طالبة شراء العملة الوطنية مقابل التخلي عن العملات الاجنبية الموجودة بحوزتها الامر الذي يؤدي الى رفع من سعر صرف العملة الوطنية اما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية في المستوى المرغوب تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف عارضة بيع العملة الوطنية مقابل الحصول على العملات الاجنبية الامر الذي يؤدي الخفض من سعر صرف العملة الوطنية
1.5		-مراقبة الصرف : يقصد مجموعة اليود التي تضعها السلطات النقدية للبلد على استخدام الصرف الاجنبي بغية الحد من خروج رؤوس الاموال و المحافظة على استقرار سعر الصرف العملة الوطنية و بالتالي عمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
01		-استخدام سعر الفائدة: يقوم البنك المركزي برفع سعر معدل الفائدة لمنع هروب رؤوس الاموال الى الخارج
الجواب الثاني : 04 نقاط		
نظريات الدافعية :		
02		أ- نظرية ذات العاملين : قام هرزبرغ بتصنيف الحاجات الدافعية الى عاملين اثنين لذا سمية بنضرة ذات العاملين اطلق على العامل الاول عامل الصحة و على العامل الثاني عمل التحفيز . يقصد بعمل الصحة مجموعة العناصر التي اذا توفرت بالكيفية الملائمة فأن ذلك يؤدي الى رضا المرؤوسين و لكن لا يؤدي الى تحفيزهم اما في حالت عدم الصحة أي اذا لم تتوفر هذه العناصر بالكيفية الملائمة فأن ذلك يؤدي الى تدميرهم وعدم رضائهم , ومن هذه العناصر نذكر : ضمان العمل و المرتب و ظروف العمل الخ
04	02	يقصد بعمل التحفيز مجموعة العناصر التي توفرة بالكيفية الملائمة تؤدي الى تشجيع المرؤوسين و تحفيزهم و دفعهم لنعمل اكثر . ومن هذه العناصر نذكر : الاعتراف والتقدير و الترقية و المسؤولية الخ ب- نظرية تدرج الحاجات : قام (ماسلو) بتصنيف حاجات الانسان الى 5 اصناف وقام بوضعها على شكل هرمي . ومن نموذج ماسلونذكره نجد ان حاجات الانسان مصنفة 5 اصناف مرتبة بالتدرج فكلما تم اشباع صنف منها برز الصنف الذي يعلوها مباشرة ان الصنف الذي تم اشباعه يفقد مفعوله كحافز للسلوك أي انه لا يمكن التأثير في سلوك الانسان الا من خلال الاصناف التي لم يتم اشباعها بعد. وهذه الحاجات هي : حاجات فيزيولوجية , حاجات الامن , حاجات اجتماعية , حاجات التقدير , حاجات تحقيق الذات .
الجواب الثالث : 06 نقاط		
اسباب البطالة :		
03	6*0.5	-التباين المستمر ة المتنامي بين معدل النمو السكاني و معدل النمو الاقتصادي -قلة الاستثمارات تؤدي الى عدم فتح مناصب شغل كافية لمجابهة عرض العمل المتزايد -حالت الكساد (عرض المنتجات اكبر من طلب عليها) تؤدي الى غلق بعض المصانع و تسريح العمال -اعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي الى تسريح عدد من العمال التي لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات

03 نقاط	0.75 0.5 0.75 0.5 0.5	المؤسسة او الذين لا يقبلون تغيير مكان عملهم -التطور التقني يؤدي الى زيادة استخدام الآلات بكثافة عوضا من عمل الامر الذي يؤدي الى الاستغناء عن بعضهم -فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة -تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمار -أنواع البطالة : -البطالة الدورية : يمر النشاط الاقتصادي في ضل اقتصاد السوق بفترات صعود و هبوط بصفة دورية و تسمى فترة الهبوط بمرحلة الانتعاش (الرواج) وتسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد) و يطلق على المرحلتين معا مصطلح "الدورة الاقتصادية" -البطالة الاحتكاكية : تظهر البطالة الاحتكاكية خلال فترة تنقلات الافراد بين المهن و المناطق المختلفة و السبب لذلك يرجع الى نمص المعلومات المتعلقة بعرض العمل عليه خلال نفس الفترة -البطالة الهيكلية : تظهر هذه البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني والتي تؤدي الى عدم التوافق بين فرس العمل المتوفرة وبين المؤهلات و خبرات الباحثين عن العمل هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع الى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات او التغير الهيكل في سوق العمل او التغير في التكنولوجيا المستخدمة -البطالة الفنية (التقنية) : تظهر البطالة الفنية نتيجة لتعطل سيرة الانتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات او التذبذب في التمويل بالمواد الاولية ... الخ -البطالة الجزئية : في بعض الاحيان تقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الانتاج بصفة مؤقتة فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقال تخفيض نسبة من الاجر وفي هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية.
		الجزء الثاني : 04 نقاط • أشكال الاتصال : 1-الاتصال الرسمي : وهو الاتصال الذي يتم عبر القنوات و المسارات الرسمية التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة وللاتصال الرسمي 3 اتجاهات نستعرضها فيما يلي : -الاتصال النازل : ونعني به الاتصال الذي يتجه من المدراء (المسيرين) الى رؤوسهم و يتضمن الأوامر والقرارات و التعليمات و خطط العمل -الاتصال الصاعد : وهو الاتصال الذي يتجه من الرؤوسين الى رؤسائهم و يتضمن عادة التقارير والاقتراحات و الرد و الاجابات والشكاوى و التضرعات -الاتصال الافقي : وهو الاتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الاداري الواحد ويتضمن تنسيق الانشطة وحل المشكلات و تبادل المعلومات 2-الاتصال الغير الرسمي : هذا النوع من الاتصال يتم عبر قنوات و مسارات غير رسمية ويمكن ان يكون احد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الإشاعات . • الفرق بين الاتصال والإعلام : الاتصال يكون بين طرفين عن طريق تبادل الافكار والمعلومات اما الاعلام فيكون من طرف واحد كنقل الأخبار والمعلومات .
20		المجموع

الموضوع الثاني (20 نقطة)

الجزء الأول : 16 نقطة

الجواب الاول : 06 نقاط

- 01 1- **تعريف النظام المصرفي :** يقصد بالنظام (الجهاز) المصرفي مجموعة المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالائتمان في بلد و يختلف النظام المصرفي من بلد إلى آخر ويعود هذا الاختلاف إلى نوع النظام الاقتصادي السائد.
- و بصفة عامة يمكن لنظام المصرفي أن يشتمل على: المصاريف الجارية , و المصاريف المتخصصة , و المصرف المركزي , حيث يقف هذا الأخير على قمة النظام المصرفي لأي بلد .

2- **انواع البنوك :**

البنك المركزي (بنك الجزائر):

- 01 وفقا للأمر 11/03 المؤرخ 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض فإن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي . و يعد تاجرا في علاقته مع الغير و يحكمه التشريع التجاري. تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كله . يقع مقره في مدينة الجزائر ويمكن له فتح فروع أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك لايهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح وإنما هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام (من وجهة نظر الحكومة) ولا يتعامل مع الأفراد

- 01 **البنوك التجارية** (بنوك الودائع) تعتبر البنوك التجارية أقدم مصاريف نشأة وهي أساس أي نظام مصرفي وهي تلك الصارف التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد و الهيئات وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد متق عليه وهي تقوم بعمليات القرض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل ويقصد بوسائل الدفع كل أدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل مثل النقود الصك السند لأمر السفتجة الخ .

- 01 **المؤسسات المالية:** هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيا بإعمال مصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور (الودائع). وهي تعتمد أساسا على رأسمالها و على المدخرات طويلة الأجل و الاقتراض من غير مقابل فوائد تتحملها هذه المؤسسة

البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية :

- 01 أصبح بإمكان البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية بعد صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القانون فتح فروع لها بالجزائر يحكمها قانون الجزائر و يتعين عليها أن تخصص لفروعها مبلغا مساويا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب حسب الحالة من البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري
- 01 **البنوك المتخصصة :** هي بنوك حديثة النشأة نسبيا حيث ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة و الصناعة و السكن وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل لذا فهذه البنوك تعتمد على أموالها في المقام الأول و على الودائع الطويلة الأجل و الاقتراض من الغير في شكل سندات مقابل فائدة يتحملها المصرف و تقتصر معاملاتها على إقراض المؤسسات قروضا متوسطة و طويلة الأجل مقابل الحصول على فائدة وكذلك تميل المشاريع المختلفة عن طريق الاشتراك في رأسمالها .

الجواب الثاني : 04 نقاط:

- 01 -المسؤول عن مراقبة الاصدار النقدي هو البنك المركزي .
- الاجراءات المتخذة في ذلك هي:
- **رفع سعر اعادة التضخم :** يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم بهدف التأثير بالقدرة الائتمانية للمصارف من اجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق
- **سياسة السوق المفتوحة :** يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية و ذلك من اجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق
- **رفع نسبة الاحتياطي القانوني :** المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء جزء من الودائع (التي تستلمها من الجمهور) لدى البنك المركزي و يسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من اجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية
- **رفع سعر لفائدة :** يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية .

الجواب الثالث : 06 نقاط

تعريف ميزان المدفوعات : هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في الدولة ما و الغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة . و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية يتكون هذا الميزان من جانبين احدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي.

مكونات ميزان المدفوعات : يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

- الحساب الجاري : - ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري)
- ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات)
- ميزان التحويلات من طرف واحد .

• حساب راس المال .

• حساب الاحتياطات الرسمية .

تعريف المنظمة العالمية للتجارة : هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تعني بالقوانين التجارية ما بين الدول و تعتبر منبرا للمفاوضات التجارية الدولية تأسست هذه المنظمة عام 1995 وقد حلت محل الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و عززت عملها .

دور المنظمة العالمية للتجارة :

أ- تحرير التجارة الدولية : تعمل على ضمان السباب التجارة بأكبر قدرة السلاسة و اليسر و الحرية و معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات و برامج التدريب

ب- مراقبة مدى تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول : ويتم ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة و مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة الدولية .

ج- الفصل في النزاعات التجارية الدولية : في حالت حدوث نزاع بين طرفين (ناتج عن مخالفات أو خرق للاتفاقيات التجارية الدولية) في بداية الأمر يتم حل النزاع عن طريق المشاورات و مساعي الوساطة وفي حالت عدم التوصل إلى حل يقوم الطرف المتضرر برفع شكوى إلى المنظمة العالمية للتجارة و بعد ذلك يتم تعيين فريق خاص بموضوع الخلافات ويتم تكليفه من طرف جهاز تسوية المنازعات حيث يقوم باستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الخبراء المستقلين وبعدها يقوم الفريق المكلف بموضوع الخلاف بإعداد تقرير أولي يرفع إلى جهاز تسوية المنازعات الذي يقوم باعتماده ويتم وضع ذلك موضع تنفيذ و في حالت رفض تقرير الفريق المكلف من احد الأطراف تتم إحالته على جهاز الطعن الذي يعتمد تقريره ويتم اتخاذ القرار على ضوء ذلك ليوضع موضع التنفيذ.

الجزء الثاني:(04 نقاط)

1- حساب مرونة الطلب التقاطعية للدجاج :

التغير النسبي للكمية المطلوبة من الدجاج

مرونة الطلب التقاطعية =

التغير النسبي لسعر اللحم

$$\text{التغير النسبي للكمية المطلوبة من الدجاج} = \frac{18 - 12}{12} = 0.5$$

$$\text{التغير النسبي لسعر اللحم} = \frac{6 - 3}{3} = 1$$

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية للدجاج} = \frac{0.5}{1} = 0.5$$

إن إشارة مرونة الطلب التقاطعية موجبة، وبالتالي نقول أن السلعتين متبادلتين او متنافستين .

06
نقاط

04
نقاط